

لها اعتبار حضورها في الذهن والتكريم ما وضع لها مع اعتبار عدم التعيين
 والمعرفة ما وضع لها مع اعتبارها معها فاسم الجنس مقوم لهذه الامور
 وموجود في ضمن علم الجنس والتكريم والعرفه فان قيدت بالجنس للدعوى
 صار علم الجنس وان قيدت بعدم التعيين صار تكريم وان قيدت
 بالتعيين صار معرفة فاسم الجنس موضوع للكل الطبيعي والتعريف
 والتكبير زايدان على نفس المفهوم فالتعريف يحصل باذاته له وأشار
 لعدة اقسامها بقوله **فوق** اي اكثر من **ثلاثين** سماها **اي**
 باربعة وحذف التالوزين مع انه اذ لم يذكر المعدود كما هنا يجوز
 تكثير العدد وتايشه في الحديث واتبعه ستاوي روايه بس
 من شوال وحذف المير للثلاثين للعلم به من **فاعل** **انت** وهو **قسما**
 اي اقسام الحديث اي انواعه المذكوره فيها وفي عددها **اربعه**
وثلاثين يجعل المنفق والمفترق والمختلف والمؤلف **اربعه** شاع
 اذا ولا نوج واحد وكذا الاخير ان كما في كتاب ابن الصلاح والاشارة
 والتقريب للتوحي لان يكون سقط من الظم نوعان اواراد عدد
 اياها الا انواع **اياه** علم وفوق مع ما تعلق به حال من اقسامها
 اي **انت** اقسامها حال كونها فوق الثلاثين من الاقسام باربع منها
 ومن الحكم في اقتصاره فيها على هذا العدد للاشارة الي انه دلها
 الطاب على ما قصد وذلك بالحساب الجولي فروض انه الوي **ثلاثين**
 بالغيث الوي **ثم** تمام الاقسام التي قصد ها الناظم **من الله** بسبب
 لما دل عليه التنوين من التخييم وهو متعلق بقوله **كلمت** نقلت
 الميم اي المنظومة **او** انواع علوم الحديث التي قصد ذكرها لاجلها
 ادعي كثيرة ذكرت المنسب منها في هذه **الفاتحة** **وهو** واجزاء
 من الله سبحانه حسن **الفاتحة** من انواع المصنف وهو التعريف

فوق ثلاثين ما في
 اقسامها التي تحكي

من الله سبحانه

بنقط

بنقط الحروف او حركاتها او سكناتها كحديث جابر رضي **اي** يوم الاحزاب
 على الحاله صحفة عند **فقال** **ابي** بالاضافة وانما هو ابي بن عبد
 لان ابا جابر استشهد قبل ذلك في احد ويدخل فيه الحرف ايضا وقد
 جمع الدارقطني في كتاب النصفين كل ما وقع للعلم منه حتى في
 القرآن ومن ذلك ان عثمان بن ابي شيبة فرأى اصحابه في التفسير
 جعل السفينة في رجل اخيه فقبل له انما هو جعل السفينة في رجل اخيه
فقال انا واخي ابو بكر لا نفر المعاصم وقرا عليهم ايضا في تفسير
 المر تركيب فعل ربك باصجاب الغيب فقالها المر يعني كاول
 المقرة ومنها النسخ والمنسوخ وكان للشافعي فيه البذل الطولي
 والسابقه الاولي **قال** ابن حنبل ما عرفنا الجعل من المفسر ولا نأخذ
 الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي ويعرف الشيخ شمس
 الشارع عليه حديث يزيد مرفوعا كنت نهيت عن زيارة القبر
 فزورها وانجزم الصحابي بالآخر كفوك جابر في السنن كان آخر
الامر من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار
او بالتاريخ فان لم يعرف فان امكن ترجيح بوجه من وجوه الترجيح
سنا وسند الكثير الرواه وصفات لهم يعين المصير اليه ولا يقع
 بينهما فان لم يمكن توقف عن العمل ومهما اختلف بان يوجد حديثان
 متضادان في المعنى بحسب الظاهر فيجمع بينهما بما يبي التضاوت
 لا عدوي ولا طيرة مع حديث يؤمن الاجزم وقد جمع بينهما بان
 هذه الامراض لا تعدي بطبها ولكن جعل الله تعالى مخالطة المريض
 للصحيح سببا لاعدائه وقد يتخلف واول من تكلم في المختلف الامام
 الشافعي ولم يفرد بالتأليف بل ذكره حمله في الامم **بها** على
 الجمع في ذلك ثم صنف فيه ابن قتيبة ثم ابن جرير والطحاوي كتابه